اللائحة النهائية للحكومة العراقية الجديدة تعلن نهاية الأسبوع الجاري :

علاوي يتعهد باستعادة الأمن وتحسين العلاقات مع دول الجوار

عواصم/«الثورة»/وكالات الأنباء

□ تعهد إياد علاوي، المرشح لتولي رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة المقبلة، بعد تسليم السلطة للعراقيين في الثلاثين من شهر يونيو القادم، بأنه سيعمل على تحسين علاقات بغداد مع الدول المجاورة، وخاصة الكويت.

وأوضح علاوي، الذي ما زال تعيينه يحتاج إلى موافقة مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي وسلطة الاحتلال، أن الأولوية للحكومة المؤقتة ستكون أمن العراق.

وأكد في أول تصريح له، إثر إعلان ترشيحه لرئاسة الحكومة الجديدة، أن العراق بحاجة إلى حكومة قوية متجانسة تقوم على أسس وطنية وليس طائفية.

من جهته أعلن محمود عثمان، عضو مجلس الحكم الانتقالي، أن اللائحة النهائية للحكومة العراقية المؤقتة ستعلن نهاية الأسبوع الجاري .. وقال : إن منصب رئيس البلاد موضع تنافس بين غازي عجيل وعدنان الباجة، لكن يبدو أن فرص الأول أقوى في أن يتم اختياره.

صنع القرار

□ إلى ذلك قال كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، إنه يعتقد أن بعض أعضاء الحكومة العراقية الجديدة سيتوجهون إلى نيويورك للمشاركة في المداولات الخاصة بقرار جديد حول العراق يتوقع أن يصدره مجلس الأمن الدولي.

وأضاف باول في تصريحات للصحفيين أمس : إنه سيكون أمراً طيباً أن تطرح الحكومة الجديدة وجهات نظرها حول القرار المرتقب في نيويورك .. وتوقع أن يشارك أعضاؤها في عملية صياغة القرار وكتابته.

وقال وزير الخارجية الأمريكية : إن الإدارة الأمريكية تتقبل بحث إدخال تعديلات على مشروع القرار الخاص بالعراق في مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك القضية الرئيسية المتمثلة في حجم الهيمنة العراقية على قوات التحالف أثناء ولاية الحكومة العراقية المؤقتة.

ورد على مطالبة الصين بإنهاء تفويض قوات التحالف بحلول شهر يناير القادم، قائلاً : إن مسودة القرار توضح أن تلك القوات موجودة بناء على قبول حكومة شعب العراق، وقد ورد ذلك بالنص في الفقرة العاشرة، ويعني ذلك أن قوات التحالف ستغادر إذا سحب هذا القبول، كما تنص المسودة على مراجعة الموقف بعد عام أو في أي وقت تريد فيه الحكومة العراقية المراجعة، ولقد تحدثنا بوضوح عن ذلك.

وأعرب وزير الخارجية الأمريكي عن الأمل في أن تؤدي إجازة القرار المقترح إلى فتح الباب أمام مزيد من المساهمات في الحفاظ على أمن العراق وإعادة إعماره.

شراكة أمنية

□ وأعلن بول ولفوفيتز، مساعد وزير الدفاع الأمريكي، أن الحكومة العراقية الانتقالية المقبلة ستكون لها كلمتها في العمليات العسكرية بقيادة القوات الأمريكية في العراق، مشدداً على وجود شراكة بين الجانبين.

وقال ولفوفيتز : ستكون هناك شراكة حول الأمن بين قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية وبموافقة الأمم المتحدة.

وقال المسؤول الأمريكي : علينا أن نعمل معاً .. إننا نتشاطر هدفاً مشتركاً يقضي بتوفير الأمن الذي تحتاجه البلاد.. وأضاف : إن الأساس الذي يسعى إليه الجميع يكمن في وجود قوة حيث تدعو الحاجة، ولكن من الضروري التأكد أننا نتمتع برضى السكان لنشر مثل هذه القوة.

هوارد يرضخ

■ علاوي..

□ ورضخ جون هوارد، رئيس الوزراء الاسترالي، أمس للضغوط المعارضة، واعترف بأن وزارة الدفاع علمت بالمعاملة السيئة للمسجونين العراقيين منذ أكتوبر الماضي.

ويأتي هذا الاعتراف بعد أن طالب حزب العمل المعارض باستدعاء الضابط الاسترالي الذي كشف عن أنه نقل معلومات عن التعذيب إلى كانبرا في أكتوبر الماضي للمثول أمام البرلمان الاسترالي للإدلاء بشهادته.

وكان هوارد قد أعلن أكثر من مرة أن المعلومات التي تلقتها وزارة الدفاع من هذا الضابط لم تبلغ للحكومة، وأن الأخيرة لم تعلم بموضوع التعذيب إلاّ الشهر الماضي عندما نشرت الصور على الملأ.

وأضاف رئيس الوزراء الاسترالي، مبرراً أن وزارة الدفاع ليس لزاماً عليها أن تنقل المعلومات إلى الحكومة، لأنه لم يكن هناك استراليون متورطين في تلك المسألة.

على صعيد آخر اعترف هوارد بأنه قلق مما أظهرته استطلاعات الرأي العام الأخيرة من أن معظم الاستراليين يرون أن الحرب لم تكن مبررة، وألقى بالمسؤولية في ذلك على الأخبار السلبية التي تخرج من العراق مثل تصاعد أعمال العنف وفضيحة التعذيب.

وأوضح هوارد أنه سيشير مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، عندما يلتقي معه قريباً، ضرورة الحصول على تأييد دولي أوسع للتحرك الخاص بالعراق، مضيفاً : إن بوش يفهم هذه الحاجة، وأن الأمريكيين يحاولون جاهدين تحقيق ذلك.

مأزق طوكيو

□ وجددت أحزاب المعارضة السياسية في اليابان الدعوة إلى سحب القوات اليابانية من العراق، متوعدة بأن مقتل الصحفيين اليابانيين قرب بغداد أزال الأساس القانوني الذي اعتمدت عليه الحكومة في إرسال قوات مسلحة إلى هذا البلد، ومن ثم أصبحت شروط القانون الذي أجاز إرسال هذه القوات، غير متوافرة.

ومن المنتظر أن يقوم الحزب الديمقراطي لليابان – الرئيسي بين أحزاب المعارضة – بشن هجوم قوي على الحكومة في البرلمان، مركزاً على انعدام الأساس الذي استندت إليه في إيفاد القوات بموجب القانون الخاص الصادر لهذا الغرض، وهو الذي اشترط صراحة إرسالها فقط إلى مناطق غير محاربة.

وذكر تاتسو كواباتا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية للحزب، أن هناك حاجة لتقرير أن الموقف في العراق أصبح أكثر ضراوة، وسوف يصبح تفسير المناطق غير المحاربة بالقانون مرة أخرى أهم نقطة في المناقشة.

كما أشار كواباتا إلى تدهور الأوضاع الأمنية بمدينة سماوة التي تتمركز الوحدة اليابانية على مقربة منها في الجنوب العراقي.

وقال : إن الموقف هناك بلغ حداً يستوجب إجراء تقييم عميق لتواجد القوات اليابانية في العراق.

أبلغت شارون بايفاد خبراء لمساعدة السلطة الفلسطينية

مصر تؤكد استعدادها للقيام بدور أمني في قطاع غزة

■ القاهرة / أ.ف.ب/

أبلغ الرئيس المصري حسني مبارك رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون استعداد مصر للقيام بدور امني في غزة ولايفاد خبراء فورا لمساعدة السلطة الفلسطينية على بسط الامن حسب ما ذكرت وكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية.

وهذه اول مرة تعلن فيها مصر استعدادها للقيام بدور امني في غزة في اطار خطة شارون للانسحاب من القطاع الذي كان تحت الادارة المصرية قبل حرب يونيو ١٩٦٧م

وكانت القاهرة تكتفي حتى الآن بتأكيد استعدادها لتأمين الحدود بين مصر وقطاع غزة واستعدادها لاستضافة افراد الشرطة الفلسطينية لتدريبهم .

وأكدت الوكالة ان الرئيس المصري بعث برسالة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي اكد فيها انه بعد التشاور مع القيادة الفلسطينية فان مصر تؤكد استعدادها لبذل كافة الجهود لمساعدة السلطة الفلسطينية في تنفيذ التزاماتها حيال خارطة الطريق بما في ذلك الالتزام بتحسين الوضع الامني في كافة الاراضي الفلسطينية في قطاع غزة وفي القيام بالاصلاحات اللازمة والهادفة لتمكينها من السيطرة الكاملة على الاراضي الفلسطينية بدءا بالمناطق التي سيتم اخلاؤها في إطار الانسحاب .

يذكر أن رئيس المخابرات المصرية المكلف ملف النزاع العربي الاسرائيلي قام بزيارة الى اسرائيل وقطاع غزة الاثنين الماضي .

وابلغ مبارك رئيس الوزراء الاسرائيلي استعداد مصر لايفاد مجموعة من الخبراء المتخصصين ذوي الخبرة في كافة المجالات خاصة في مجالات الامن فورا الى الاراضي الفلسطينية بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية على القيام بمسؤوليتها عن الامن .

واكد في رسالته تأييد مصر لاي انسحاب اسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية طالما كان ذلك في اطار التنفيذ الكامل لخارطة الطريق الهادفة لاقامة الدولة الفلسطينية ومتفقا مع البيان الصادر عن اللجنة الرباعية في نيويورك حول هذا الموضوع في الرابع من مايو الجاري .

وجاءت رسالة الرئيس المصري حسب وكالة انباء الشرق الاوسط ردا على رسالة كان تلقاها من شارون يبلغه فيها بمضمون خطته المعدلة للانسحاب من غزة وبعض مناطق الضفة الغربية .

وقالت الوكالة ان شارون اعرب في رسالته عن ترحيبه بقيام مصر بدور فاعل للمساعدة في التنفيذ الناجح لعملية الانسحاب وفي تحقيق اغراضه السياسية في بناء الثقة المتبادلة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي خاصة في مجالات ضمان الاستقرار والامن في قطاع غزة وتدريب واعادة تنظيم اجهزة الامن الفلسطينية وتعزيز قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على اجراء الاصلاحات المطلوبة بموجب خارطة الطريق وتعزيز التعاون بين البلدين لضمان ان تبقى الحدود بين مصر واسرائيل آمنة.

لكن الرئيس المصري اشترط في تصريحات ادلى بها في موسكو الجمعة ونشرتها الصحف المصرية الحصول على ضمانات من الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي لتامين الخبراء المصريين المزمع ايفادهم الى غزة .

وقال لابد ان نضمن الامن لرجالنا الذين يتوجهون الى هناك لتدريب الفلسطينيين ولابد ان يضمنه الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني .

واوضح ان تامين خط الحدود يحتاج الى مناقشة من جانبنا ومن جانبهم .

ويجد شارون صعوبة في تامين غالبية مؤيديه لخطته المعدلة للانسحاب من غزة داخل حكومته وربما يعدل عن عرضها على الحكومة كما هو مقرر اليوم الاحد خشية ان يلقى معارضة من غالبية الوزراء.

بسبب الحصار والاغلاقات والاعتداءات

«386» ألف أسرة فلسطينية في الأراضي المحتلة تغير نمط حياتها المعيشية

■ رام الله / ق ن ا/..

بينت نتائج مسح احصائي أعده الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني أن ٣٨٦ ألف أسرة فلسطينية من مجمل الأسر في الاراضي الفلسطينية انخفض دخلها بسبب الحصار والاغلاقات والاعتداءات الاسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في سبتمبر ٢٠٠٠م.

وقالت معطيات المسح أن ٢٦١ من مجمل الاسر في الضفة الغربية انخفض دخلها مقابل ١٠٧ اسر في قطاع غزة.

واوضحت نتائج الدورة الثامنة من مسح آثار الاجراءات الاسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية للاسرة الفلسطينية خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٤ أن ٣١,٨ بالمائة من الاسر في الاراضي الفلسطينية اعتمدت على الاجور والرواتب من القطاع الخاص كمصدر دخل رئيسي لها خلال الربع الاول لعام ٢٠٠٤ و ١٨,٣ بالمائة اعتمدت على الاجور والرواتب من الحكومة كمصدر دخل رئيسي لها بينما ١٢,١ بالمائة من الاسر اعتمدت على مشاريع الاسرة.

اما على مستوى المنطقة فقد اعتمدت ٣٤,١ بالمئة من الاسر في الضفة الغربية على الاجور والرواتب من القطاع الخاص يليه اجور ورواتب من الحكومة بواقع ١٢,١ بالمئة ومشاريع الاسرة كمصدر رئيسي للدخل بواقع ١٢,٨ بالمائة اما في قطاع غزة فإن ٢٩,٢ بالمائة من اسر القطاع اعتمدت على الاجور والرواتب من الحكومة ٢٧,٢ بالمائة على الاجور والرواتب من القطاع الخاص و ١٠,٦ بالمئة من الاسر اعتمدت على مشاريع الاسرة كمصدر رئيسي للدخل.

وتشير نتائج المسح الى أن ٦٠,٣ بالمئة من الاسر/ ٣٦١٠٠٠ / اسرة في الاراضي الفلسطينية قد خفضت نفقاتها على الحاجات الاساسية خلال العام ٢٠٠٣ وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء حيث بلغت نسبة الاسر التي خفضت نفقاتها على الملابس ٦٩,٨ بالمائة بينما بلغت نسبة الاسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء ٨٩,٧ بالمائة.

فعلى صعيد الضفة الغربية تشير النتائج الى أن ٦٤,١ بالمائة من الاسر ٢٥٦٠٠٠ اسرة قد خفضت نفقاتها على الحاجات الاساسية خلال نفس الفترة وقد تركز ذلك على الملابس والمسكن حيث بلغت نسبة الاسر التي خفضت نفقاتها على الملابس ٩٥,٩ بالمائة بينما بلغت نسبة الاسر التي خفضت نفقاتها على المسكن ٨٨,١ بالمئة.

اما في قطاع غزة فتشير نتائج المسح الاحصائي الى ان ٥٢,٧ – ١٠٥٠٠٠– اسرة قد خفضت نفقاتها على الحاجات الاساسية خلال نفس الفترة وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء حيث بلغت نسبة الاسر التي خفضت نفقاتها على الملابس ٩٩,٠ بالمائة ونسبة الاسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء ٩٧,١ بالمائة.

واوضحت البيانات الى ان هناك نسبة عالية من الاسر في الاراضي الفلسطينية قامت بتغيير نمط استهلاكها للمواد الغذائية التي اعتادت على استهلاكها قبيل الانتفاضة حيث قامت ٩٩,١ بالمائة من الاسر بتخفيض كمية اللحوم التي اعتادت على استهلاكها ٩٨,٧ بالمائة من الاسر وخفضت كمية الفواكه التي اعتادت على استهلاكها بينما قامت ٩٨,١ بالمائة من الاسر في الاراضي الفلسطينية بتغيير نوعية الطعام و ٨٧,٤ بالمائة قامت بتخفيض كمية الطعام الذي اعتادت على استهلاكها قبل الانتفاضة.

واشارت النتائج الى ان الاسر في الاراضي الفلسطينية اعتمدت في صمودها الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٣ على عدة مصادر وطرق فقد افادت ٧٥,٤ بالمائة من الاسر بأنها اعتمدت على دخلها الشهري للتمكن من الصمود خلال عام ٢٠٠٣ بينما افادت ٦٨,٥ بالمائة من الاسر انها قامت بتاجيل دفع الفواتير المستحقة عليها و ٦١,٣ بالمائة من الاسر بأنها لجأت لتخفيض نفقاتها الشهرية.

وبينت النتائج ان ٣٥,٨ بالمائة من الاسر في الاراضي الفلسطينية اظهرت حاجتها للغذاء كأولوية اولى و ٢١,٥ بالمائة من الاسر اظهرت حاجتها للمال و ٢١,٤ بالمائة من الاسر اظهرت حاجتها للعمل بينما اظهرت ٨,٦ بالمائة من الاسر حاجتها للتعليم كأولوية اولى واظهرت ٧,٣ بالمائة من الاسر حاجتها للعلاج كأولوية اولى.

وذكر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ان حجم العينة لهذه الدورة قد بلغ ٣,٨٧٨ بالمائة اسرة حيث تم استكمال مقابلة ٣,٨٧٨ اسرة منها ٢,٧٣٠ في الضفة الغربية و ١,١٤٨ بالمائة في قطاع غزة.

السلام في السودان يدفع لتحسن العلاقات بين الخرطوم وواشنطن

■،، واشنطن /ق ن ا ..

اعلن مسؤولون في الكونجرس الامريكي ان ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش ابدت استعدادها لتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان عندما يتم التوقيع على اتفاق السلام النهائي وتبدي الحكومة السودانية استعدادا لحل مشكلة دارفور.

وعلى الصعيد نفسه كشف راديو «سوا» الامريكي أمس ان الادارة الامريكية قدمت اقتراحا الى الكونجرس يقضي بتخصيص اكثر من اربعمائة مليون دولار كمعونة مالية لتطوير التنمية في السودان .. مشيرا الى ان العقوبات المفروضة عليه تحول دون الاستفادة من هذه الاموال.

وفي تطور اخر رحبت واشنطن بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في مقر الاتحاد الافريقي في اديس ابابا بتكوين لجنة لمراقبة تطبيق وقف اطلاق النار في اقليم دارفور بغربي السودان.

وأكد ريتشارد باوتشر المتحدث باسم الخارجية الامريكية ان الاتفاق يشكل عاملا رئيسيا في تسهيل وصول المساعدات الى اللاجئين.. وقال نعتقد ان هذه خطوة مهمة في سبيل تحقيق السلام في دارفور لانها ستمكن من اجراء المراقبة الدولية لوقف اطلاق النار الذي تم التوقيع عليه في الثامن من الشهر الماضي.

وتضم لجنة مراقبة تطبيق وقف اطلاق النار في دارفور مسؤولين امريكيين واخرين من الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة.

واعلن الاتحاد الافريقي ان الحكومة السودانية وحركتي التمرد في دارفور وقعتا في اديس ابابا اتفاقا يسمح بوصول اول دفعه من المراقبين الدوليين المكلفين بمراقبة وقف اطلاق النار الى دارفور اعتباراً من الاربعاء القادم.

تعزية

اسرائيل ترفض الافراج عن معتقل أردني انتهت فترة سجنه

■..عمان/ق.ن.ا/

رفضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الأفراج عن المعتقل الاردني/ سليم البنا رغم انهائة مدة سجنه منذ اكثر من شهرين ومنعته من مغادرة المعتقل بحجة عدم متابعة السفارة الاردنية في تل ابيب لعملية ترحيله وان الاردن يرفض استقباله.

وقد نفت وزيرة الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية اسمى خضر في تصريح امس ما زعمته اسرائيل في هذا الشان مشيرة الى ان الاصل في كل الاعراف الدولية انه عندما ينهى الاسير مدة محكوميته يتم الافراج عنه دون اي حاجة لمتابعة او قيد او شرط.

وقالت خضر ان لاصحة لما يشاع بان عدم الافراج عن البنا يعود الى عدم متابعة الاردن لوضعه ذلك ان القرار يعود في حقيقة الامر الى اجراء اسرائيلي.

واضافت ان وزارة الخارجية الاردنية تلقت معلومات كاملة عن وضع البنا وبدات في متابعة اتخاذ الاجراءات اللازمة بشانه مؤكدة ان ملف المعتقلين الاردنيين في اسرائيل ياخذ الاولوية على اجندة وزارة الخارجية وان الحكومة توليه اهمية خاصة ومتابعة مستمرة.

في الاطار ذاته قال الناطق الاعلامي باسم لجنة اهالي المعتقلين الاردنيين في اسرائيل صالح العجلوني ان اللجنة ابلغت رسميا من ذوي البنا ان اسرائيل ترفض الافراج عنه لعدم متابعة السفارة الاردنية لملفه ورفض الاردن استقباله مشيرا الى انه كان قد انهى مدة محكوميته منذ اكثر في شهرين لكنه لايزال يقبع في السجون الاسرائيلية.

واضاف العجلوني ان وضع المعتقلين في اسرائيل سيئ للغاية ولابد من اتخاذ اجراءات سريعة للافراج عنهم مناشدا الحكومة الاردنية تنفيذ وعودها فيما يتعلق بتحسين ظروف اعتقالهم وتحديدا سلطان العجلوني الذي لايزال يعاني من الحبس الانفرادي واسرته لاتعلم عنه اي معلومات الا انه اوقف اضرابه عن الطعام واعيد من المستشفى الى الحبس الانفرادي.

دعا إلى تجاوز خطر يهدد لبنان

نصر الله يتهم السفارة الأمريكية في بيروت بتأجيج المواجهات بين الجيش والمتظاهرين

■ بيروت/ق . ن . أ

□ أكد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله اللبناني، أن ما جرى من أحداث في الضاحية الجنوبية من بيروت الخميس الماضي لا يمكن السكوت عنه أو تجاوزه، لأنه كان يمكن أن يأخذ لبنان باتجاه التدهور الأمني والسياسي.

وشدد نصر الله، في مؤتمر صحفي عقده بعد ظهر أمس وخصصه لتناول المواجهات التي شهدتها بعض أحياء الضاحية الجنوبية بين متظاهرين وعناصر الجيش اللبناني على خلفية الإضراب والتظاهر العالمي، على عدم جواز ضياع دماء الضحايا والمطالب المحقة التي سقطت من أجلها، رافضاً في عجقة التحليلات السياسية اعتبارها صندوق بريد لتوجيه رسائل سياسية بين أهل الحكم، مشدداً على أن الضاحية لا تبخل بالضحايا في قضايا الدفاع عن الوطن، لكنها ليست ساحة تصفية حسابات مع أحد أو بين أحد وآخر.

وتساءل عن أسباب استثناء الضاحية من استخدام أساليب قمع التظاهرات التقليدية واستخدام الرصاص فيها بمواجهة تظاهرة تضم بضع مئات، مديناً بشدة الرد على الحجارة بالرصاص بدلاً من خراطيم المياه والهراوات.

وأشار نصر الله إلى أنه بعد سقوط قتلى وجرحى في حي السلم انفلتت مجموعات يديرها أشخاص مرتبطون بالسفارة الأمريكية في لبنان في أرض الضاحية لزرع الشغب وتوزيعه في أحيائها والذهاب بها إلى الفلتان والقتال الشامل والحريق، قائلاً إنه سلم السلطات اللبنانية لائحة بأسماء هؤلاء الذين اعتدوا على الناس وكرامتهم.

وشدد نصر الله على أن الأمن في الضاحية الجنوبية ليس من مسؤولية حزب الله، مشيراً إلى أن ما يقوم به هو بعض الحراسات المرخصة من الدولة اللبنانية لمراكز وبيوت قياديي الحزب.

وأكد أنه لولا الثقة القوية بين قيادتي الجيش وحزب الله لذهبت الأمور إلى مكان خطر جداً بعد سقوط قتلى وجرحى بالعشرات، مشيراً إلى تجاوز محنة وخطر كبيرين عن كل لبنان.

وقال نصر الله : إن الجيش اللبناني خط أحمر ممنوع تجاوزه، مؤكداً دعمه وتأييده ورفضه الاعتداء على ضباطه وجنوده، مشيراً إلى عدم جواز الاعتداء عليه أو التعرض له والصدام معه، مديناً الاعتداء عليه.

ودعا نصر الله من موقع الحفاظ على قوة ومعنويات الجيش واحتضان الشعب له وتأكيد وظيفته في الدفاع عن الشعب والحقوق، إلى فتح تحقيق في ظروف زج الجيش في الأزقة وإراقة دماء الناس، مشيداً بطلب الرئيس اللبناني فتح تحقيق في هذا الصدد، متمنياً أن يكون شفافاً وسريعاً.

وطلب نصر الله من الاتحاد العمالي العام التحقيق في ظروف طلب اتحاديين من المواطنين النزول إلى الشارع في الضاحية، في حين أن الدعوة الموجهة من الاتحاد كانت بالتظاهر أمام مقرات الحكومة، معلقاً عضوية ممثل الحزب في هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام حتى ذلك الحين.

وانتقد نصر الله عدم مبادرة مجلسي الوزراء والنواب إلى الانعقاد بصورة طارئة أمام جسامة الأحداث، معتبراً ذلك استهانة بدماء وكرامات وأمن الناس، ساخراً من التجاذبات بين رئيسي الجمهورية والحكومة التي تعيق عمل المؤسسات.

وطلب نصر الله من الحكومة والمجلس النيابي تحمل مسؤولياتهما والتوقف أمام نتائج وأسباب الأحداث التي جرت، داعياً إلى قطع الطريق على الخروقات واحتمال تكرار ما جرى بمحاسبة المقصرين ورفع الغطاء على كل الأجهزة والأحزاب في تحقيق منصف ودقيق .. ورأى وجود سياسات حكومية ظالمة، داعياً إلى إعادة النظر فيها وتغييرها منعاً للمزيد من تجويع وإفقار الناس عبر الضرائب والرسوم الجائرة، منبهاً إلى تجاوز الأزمة الاجتماعية كل الحدود بما يفترض إعطائها الأولوية بمعالجة سريعة.